

The impact of implementation of digitization in tax administration on tax collection (A Comparative Study of the Experiences of Egypt and Algeria for the period 2012-2023)

-*khadidja bennaceur*¹: doctoral student, University of hassiba ben bouali chlef, algeria

- *brahim brahimia*²: Professor, University of hassiba ben bouali chlef, algeria

Received: 04/07/2025

Accepted : 31/12/2025

Published : 21/01/2026.

Abstract

This study aims to highlight the impact of digitalization on tax collection, with a focus on Egypt and Algeria relies on tax revenue data from the Bank of Algeria for the as international case studies. The research period 2012–2023 to analyze Algeria’s tax collection and compare it with the United Nations’ E-Government Development Index (EGDI), similarly, Egypt’s tax revenue data for the same period was obtained from the Egyptian Ministry of Finance and compared with Egypt’s EGDI. Accordingly, the researchers conducted a comparative analytical study of two countries, choosing Egypt and Algeria as in the implementation of digitalization and its impact on tax collection. while international case studies the most significant challenges and difficulties faced during the digitalization process. also identifying After analyzing the results, it was concluded that tax collection had been increasing at a slow pace due to several factors affecting it. Accordingly, the researchers conducted a comparative analytical study of two in the implementation of digitalization countries, choosing Egypt and Algeria as international case studies the most significant challenges and difficulties faced and its impact on tax collection. while also identifying during the digitalization process. After analyzing the results, it was concluded that tax collection had been increasing at a slow pace due to several factors affecting it.

Key words: : Digitization, tax administration , tax collection, électronique Government Development Index

Jel Codes Classification : O33 , H26, H20, O38 .

1 - **Author Corresponding**, financial and banking systems and macroeconomic policies in light of global transformations, k.bennaceur91@univ-chlef.dz

2 - globalization and the north african economies, monde, b.brahmia@univ-chlef.dz

انعكاس تطبيق الرقمنة بالإدارات الضريبية على التحصيل الضريبي (دراسة مقارنة لتجربتي مصر والجزائر للفترة 2012-2023)

– خديجة بن ناصر¹: طالب دكتوراه، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، الجزائر.

– ابراهيم براهيمية²: أستاذ التعليم العالي، جامعة حسنية بن بوعلي الشلف، الجزائر.

تاريخ النشر: 2026/01/21

تاريخ القبول: 2025/12/31

تاريخ الإرسال: 2025/07/04

ملخص:

تهدف هذه الدراسة إلى إبراز أثر تطبيق الرقمنة على التحصيل الضريبي، وقد تم تسليط الضوء على دولتي مصر والجزائر كتجارب دولية، وتم الاعتماد على بيانات الإيرادات الضريبية ببنك الجزائر للفترة الممتدة من 2012-2023 لتحليل نتائج التحصيل الضريبي الجزائري ومقارنتها مع مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية الصادر عن الأمم المتحدة لدولة الجزائر، وبالنسبة لبيانات الإيرادات الضريبية المصرية فتم الاعتماد على البيانات الصادرة عن وزارة المالية المصرية لنفس الفترة ومقارنتها مع مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية لدولة مصر، وبالتالي قام الباحثان بإجراء دراسة تحليلية لنموذج ثنائي باختيار دولتي مصر والجزائر كتجارب دولية في تطبيقهما للرقمنة وانعكاس ذلك على التحصيل الضريبي، وبيان أهم التحديات والصعوبات التي واجهت عملية تطبيق الرقمنة، وبعد تحليل النتائج تم استخلاص أن التحصيل الضريبي كان متزايدا بوتيرة متباطئة وذلك نتيجة عدة عوامل أثرت عليه، إلا أنه بالسنوات الأخيرة شهدت الحصيلة الضريبية تطور ملحوظ بكلتا الدولتين، والتي يمكننا نسب هذه النتائج لدخول وتطبيق الرقمنة بالإدارات الضريبية بعد انتهاء العوامل الأخرى المؤثرة مثل أزمة كورونا.

الكلمات المفتاحية: الرقمنة، الإدارة الضريبية، التحصيل الضريبي، مؤشر التنمية الحكومية الإلكترونية.

التصنيف JEL: O33، H26، H20، O38.

مقدمة

في ظل التحولات التكنولوجية المتسارعة التي شهدها العالم أضحت الرقمنة أهم الأدوات التي تعتمد عليها الدول لتحسين أدائها وتعزيز فعالية إداراتها الحكومية، والجزائر كغيرها من الدول النامية وجدت نفسها أمام حتمية تطبيق الرقمنة للالتحاق بمصاف الدول المتقدمة بالتخلي على الشكل التقليدي الورقي واللجوء إلى الشكل الرقمي في تقديم خدماتها الحكومية، وإضافة إلى ذلك قامت الجزائر بتنفيذ عدة إصلاحات شملت تبسيط الإجراءات الضريبية، توسيع القاعدة الضريبية، محاربة التهرب الضريبي إلى جانب تحسين العلاقة بين الإدارة والمكلفين بالضريبة، باعتبار القطاع الضريبي أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها الدولة في تمويل نفقاتها وأحد أهم المكاسب الاقتصادية المحققة للتنمية.

من أبرز هذه الإصلاحات ما يتعلق بالتحويل نحو الرقمنة بالإدارات الضريبية حيث أدى ذلك إلى تعزيز كفاءة هذه الأخيرة وتسهيل الإجراءات الضريبية بالنسبة للإدارة والأعوان الضريبية من جهة وبالنسبة للمكلف من جهة أخرى، كما تعد الرقمنة كتنقية لتحسين التحصيل الضريبي وتعزيزه بمختلف آلياتها، والتي تتمثل أساسا في دفع المستحقات إلكترونيا في آجالها المحددة ودون تحمل عناء التنقل بالنسبة للمكلف مما يساعد على استقطاب أموال أكبر عدد من

¹ - خديجة بن ناصر، مخبر الأنظمة المالية والمصرفية والسياسات الاقتصادية الكلية في ظل التحولات العالمية، k.bennaceur91@univ-chlef.dz

² - مخبر العولمة وانعكاساتها على اقتصاديات شمال إفريقيا، b.brahmia@univ-chlef.dz

المكلفين بالضريبة، على غرار توسيع القاعدة الضريبية والامتثال الضريبي، كما تنعكس على تعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة التهرب والغش الضريبيين.

سؤال رئيسي

للإجابة على إشكالية الدراسة يمكن طرح السؤال الرئيسي التالي:

ما هو أثر الرقمنة بالإدارات الضريبية على التحصيل الضريبي؟

أسئلة فرعية

للإجابة على السؤال الرئيسي نطرح الأسئلة الفرعية التالية:

- فيم تتمثل التحولات التي جاءت بها الرقمنة بالإدارات الضريبية والمساهمة في تعزيز التحصيل الضريبي؟
- كيف تساعد الرقمنة في زيادة دفع مستحقات الخزينة العمومية؟
- ماهي عوائق تطبيق الرقمنة بالنسبة للدول المطبقة حديثا لها وخاصة الدول النامية مثل مصر والجزائر؟

فرضيات الدراسة

- تتمثل التحولات التي جاءت بها الرقمنة بالإدارات الضريبية والمعززة للتحصيل الضريبي في الإقرارات الضريبية والدفع الإلكتروني والفحص الإلكتروني والمساهمة بدورها في تتبع وترصد المعلومات الخاصة بالمكلف.
- تساعد الرقمنة في زيادة المستحقات الضريبية بالخزينة العمومية من خلال آلية الدفع الإلكتروني والإقرارات الضريبية الذي يكون أكثر دقة وفوري وبأقل جهد.
- أهم العوائق التي تواجهها الدول عند تطبيقها للرقمنة خاصة الدول النامية كمصر والجزائر هو عدم جاهزية البنى التحتية من أجهزة إعلام آلي وأنترنت وغيرها من التقنيات التكنولوجية وتدريب الكوادر البشرية.

أهمية الدراسة

تتضح أهمية البحث من خلال الدور الإيجابي الذي تمثله الرقمنة بالقطاع الحكومي بصفة عامة وبقطاع الضرائب والإدارات الضريبية بصفة خاصة، وانعكاسها على أداء وكفاءة الإدارات الضريبية والتحصيل الضريبي، بحيث يمثل هذا الأخير أحد المقومات الاقتصادية الأساسية التي تعتمد عليها الدول في تحقيق التنمية وتمويل نفقاتها العامة وخاصة منها الدول النامية كالجزائر ومصر.

أهداف الدراسة

- تسعى الدراسة لتحقيق الأهداف التالية:
- التعرف على الرقمنة وآليات تطبيقها.
- التعرف على التحصيل الضريبي.
- استخراج أثر تطبيق الرقمنة بالإدارات الضريبية على التحصيل الضريبي.
- عرض تجربتين لدولتين ناميتين مصر والجزائر.
- استخراج أهم الدوافع والمعوقات لتطبيق الرقمنة بالدول محل الدراسة.

منهج الدراسة

اعتمدنا في دراستنا على المنهج الوصفي التحليلي لمعالجة موضوع البحث والتعرف على متغيراته، وتحليل نتائج التحصيل الضريبي لتجربتي مصر والجزائر

1-الإطار النظري للرقمنة

تمثل الرقمنة عملية انتقال من الشكل البدوي أو الورقي التقليدي إلى شكل أكثر تطوراً يعتمد على التقنيات الحديثة في تقديم الخدمات وهو الشكل الرقمي، مما يسهل على المواطن تلبية احتياجاته في أحسن الظروف بأقل جهد وبأقل تكلفة، كما تساهم الرقمنة في تعزيز المساواة في الحصول على الخدمات بالنسبة للمواطنين.

1-1- تعريف الرقمنة

تعتبر الرقمنة عملية انتقال المؤسسات من نموذج العمل التقليدي إلى نموذج آخر يعتمد على التقنيات الرقمية في الابتكار للمنتجات والخدمات، وكذا طرق التسيير والتسويق مع توفير قنوات جديدة للعوائد عبر بناء استراتيجية رقمية، والتي لا يمكن أن تحدث إلا من خلال تقييم للإمكانيات الرقمية ودراسة لمتطلبات الاستثمار الرقمي في ظل أنشطة التسويق الرقمي مع وجود إرادة للتغيير لدى الإدارة نحو التحول الرقمي (قواري 2022)

حسب تعريف منظمة التعاون والتنمية الاقتصادية OECD فإن الرقمنة تعبر عن استخدام التقنيات الرقمية كجزء لا يتجزأ من استراتيجيات التحديث الحكومية بهدف خلق قيمة عامة، وهي ترتبط بستة (06) مبادئ رئيسية تشمل: رقمية التصميم، قطاع عام قائم على البيانات، الحكومة كمنصة رقمية، البيانات المفتوحة، التوجه بالمستخدم والاستباقية. (ماجد خشبة، الجوهري و الدسوقي 2022).

مما سبق يمكن تعريف الرقمنة بأنها منهج يسمح بتحويل المعلومات والبيانات من الشكل الورقي التقليدي إلى الشكل الرقمي (التحول الرقمي) من خلال استخدام تقنيات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مثل شبكة الأنترنت، أجهزة الإعلام الآلي، الذكاء الاصطناعي، الحوسبة السحابية، البلوك تشين، أنترنت الأشياء والبيانات الضخمة.... وغيرها من التقنيات، بهدف اختصار الجهد والتكاليف والوقت من جهة وتبسيط وتحسين الخدمات المقدمة من طرف الإدارات العمومية لطالبيها من جهة أخرى، الأمر الذي يعود بالفائدة على الدول المستخدمة للرقمنة.

1-2-أهمية الرقمنة في الإدارة الضريبية

يمكن تلخيص أهمية الخدمات التي تقدمها الرقمنة بالإدارات الضريبية كما يلي (الحاج و منذر بلا تاريخ):

- تحقيق أكبر قدر ممكن من الضبط الإداري بما يضمن سرعة وسرية الإجراءات والمعلومات؛
- تقديم الخدمات الضريبية إلى أكبر قدر ممكن من المكلفين خلال وقت واحد وإزالة الحواجز الزمانية والمكانية؛
- تفعيل قاعدة الاقتصاد في الجباية من خلال توفير عدد أقل من الموظفين اللازمين لتقديم الخدمة الضريبية للمكلف؛
- إتاحة معلومات دقيقة ومحدثة باستمرار لمتخذي القرار، وبشكل يضمن الشفافية في التعامل وعرض المعلومات وذلك من خلال الالتزام بمعايير موحدة تلتزم بها الجهات الضريبية ذات العلاقة منعا للتضارب في المعلومات؛
- تحقيق التكامل بين الدوائر العامة للضريبة في وزارة المالية من جهة وبين المكلفين من جهة أخرى بحيث لا تتعارض الإجراءات، ويتم الابتعاد عن الازدواجية في التعامل كون الخدمة تقدم من خلال بوابة واحدة مترابطة مع بعضها بحيث يتيح للمكلف الحصول على كافة الخدمات التي يحتاج إليها؛

- الحد من التصرفات غير القانونية والمبنية على التقديرات الشخصية للموظفين بحيث يتم إعادة هندسة إجراءات العمل بشكل إلكتروني وهيكله كافة العمليات الضريبية وتحديد مواقع العاملين في الدوائر الضريبية.

1-3-أهداف الرقمنة

- إن أهداف تطبيق الرقمنة عديدة يتمثل أهمها فيما يلي (بن عروس و بوعزة 2020):
- توفير الخدمات للمواطنين خلال 24 ساعة في اليوم و 7 أيام في الأسبوع و 365 يوم في السنة، أو بتعبير آخر إدارة نشاطها المستمر دون انقطاع خلال إدارة ومتابعة عمل الوحدات والإدارات المتعددة للمنظمة وكأنها وحدة واحدة؛
 - السرعة في إنجاز الأعمال في وقت قياسي؛
 - تطوير عمل الإدارة العامة انطلاقا من تبسيط إجراءات العمل وخفض الأعمال الورقية في الإدارة؛
 - تحسين الخدمات وتقريب المسافة وتسهيل الوصول للمعلومات؛
 - وضع بين أيدي المسؤولين قدر أكبر من المعلومات والمعطيات الآنية لدعم اتخاذ أي قرار؛
 - تعزيز الاتصال والتبادل الإلكتروني وتحسين فعالية خدماتها نحو المواطن والمؤسسات من خلال تطوير الخدمات عن بعد، أو تطبيق مبدأ اتصال ولا تنتقل.

1-4-عوائق تطبيق الرقمنة بالإدارات الضريبية

رغم المزايا العديدة التي تتميز بها الرقمنة إلا أنه تواجه الدول عدة عوائق وتحديات عند تطبيقها للرقمنة، والتي يمكن ذكر أهمها كما يلي (الحاج و منذر بلا تاريخ):

1-4-1-عوائق تشريعية: تعتبر التشريعات القانونية النازمة للخدمات الإلكترونية حجر الزاوية في تصميم الأنظمة الإلكترونية لتقديم الخدمات، فلا يوجد بالنسبة للتوقيع الإلكتروني قانون المعاملات الإلكترونية، والفاتورة الإلكترونية فهو ما زال مشروع قانون لم ير النور بعد بالجزائر، وللوصول لتطبيق كفاء للرقمنة وجب وضع تشريعات قانونية مواكبة لهذا التحول.

1-4-2-عوائق فنية: إن تطبيق أنظمة خدمات ضريبية إلكترونية يحتاج إلى بنية تحتية متطورة وثابتة لتطبيق الخدمات الضريبية الإلكترونية، ومن المعوقات الفنية لتطبيق الرقمنة نذكر ما يلي :

- كثرة حجم المعدات المتطورة التي تظهر بشكل مستمر والتي تعمل على إلغاء سابقتها من المعدات يجعل من الصعب اللحاق بهذا التطور.
- الأعطال التي قد تصاحب تطبيق هذه الخدمات والحاجة الضرورية والملحة للصيانة بشكل دوري ووقائي وذلك منعا لتوقف الخدمة الإلكترونية.

- الاختراقات المتكررة للحواسيب في دول كبيرة ومتطورة تجعل الخوف لدينا أشد وأكبر على البيانات.

1-4-3-عوائق مالية: تحتاج السرعة الكبيرة في التطور التكنولوجي التي تجعل مواكبة هذا التطور إلى موازنات ضخمة كون التغيير التكنولوجي قد يصاحبه تغييرات في الأنظمة والإجراءات كما أن ضعف الحوافز المالية للموظفين الحكوميين يجعل الأعمال تسير ببطء وبلا مبالاة من جهة أخرى.

1-4-4-عوائق بشرية: إن بناء أي نظام سواء كان يدوي أو إلكتروني يعتمد بشكل أساسي على الكوادر البشرية، فلا يمكن أن يتحقق الهدف المرجو من أي نظام مهما توافرت الآلات والمعدات المتقدمة دون وجود كادر بشري قادر على

تحمل أعباء العمل ومتابعة تطويره، كادر بشري مؤهل ومدرّب على استخدام التكنولوجيا، ومن المشكلات البشرية والتنظيمية المتعلقة بتطبيق نظام خدمات ضريبي إلكتروني نجد:

-الخوف من التغيير وتبني التكنولوجيا، حيث يعتبر بعض الموظفين أن التغيير سيحد من صلاحياتهم وقوتهم في مؤسساتهم؛

-الخوف من إعادة هيكلة الموظفين العاملين في الضريبة بسبب تبني أنظمة إلكترونية تعمل بشكل تلقائي؛

-نقص الوعي لدى بعض الموظفين بأهمية أمن وحماية المعلومات.

1-5-متطلبات الرقمنة

لتحقيق الأهداف المراد الوصول إليها والتطبيق الفعال للرقمنة وجب توفر عدة عناصر أو موارد مترابط فيما بينها لتطبيق الرقمنة أولاً توفر البنية الأساسية للرقمنة، المورد البشري المؤهل، والذي يتمثل في مجموعة القائمين والعاملين في ميدان تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وفي مختلف الميادين والقطاعات ذات الصلة بالرقمنة وكذلك المورد المالي، بالإضافة إلى توفر الأجهزة الخاصة لإنجاز هذه العملية كما لا ننسى الإطار القانوني (قوادي 2022). وعليه يتطلب لإنجاز هذه العملية تحقيق مجموعة من الشروط يمكن إنجازها فيما يلي (قوادي 2022) :

1-5-1-المتطلبات القانونية: تشمل مجمل التشريعات والقوانين التي يجب إقرارها لإيجاد البيئة اللازمة للعمل ولغرض التحول الرقمي من الإدارة التقليدية إلى الإدارة الإلكترونية.

1-5-2- المتطلبات التنظيمية والإدارية: تشمل مجمل التعديلات التي يجب إجرائها على البنى التنظيمية والإجراءات والهياكل الإدارية لأجهزة الدولة بهدف تبسيطها وزيادة مرونتها ورفع فاعليتها.

1-5-3-المتطلبات التقنية: ويمكن توزيعها إلى ثلاث فئات رئيسية:

- متطلبات البنية التحتية الخاصة بشبكة الاتصالات والإنترنت؛

- المتطلبات الخاصة بالبنية التحتية المعلوماتية، أي تلك المتعلقة بوجود أنظمة معلومات فعالة وقادرة على تجميع البيانات من مصادرها وجودتها؛

- المتطلبات المتعلقة بالأدوات البرمجية بما في ذلك توافر الأطر البشرية المؤهلة القادرة على التعامل مع هذه الأدوات بكفاءة وفاعلية.

1-6-ماهية التحصيل الضريبي

تعتبر الإيرادات الضريبية أهم مصادر التمويل للدول النامية في تمويل نفقاتها العامة، مما يستوجب على هذه الدول في البحث عن طرق وأساليب من شأنها تعزيز وزيادة كفاءة الإيرادات الضريبية، إضافة إلى تنظيم عملية التحصيل باختيار سياسات جبائية تضمن تعبئة المستحقات الضريبية بالخزينة العمومية، وفي ظروف تسمح للمكلف بأدائها في أوقات استحقاقها وعدم التهرب من دفعها.

1-6-1-تعريف

يمكن تعريف التحصيل الضريبي بأنه مجموعة العمليات والإجراءات التي تؤدي إلى تحويل دين الضريبة من دمة المكلف بها إلى الخزينة العمومية وفقاً للقواعد القانونية والضريبية المطبقة في هذا الإطار. كما تعرف بأنها مجموعة

الإجراءات الإدارية والتقنية التي يتم بواسطتها تحويل قيمة الضريبة المستحقة على المكلف بالضريبة إلى الخزينة العمومية (بن محمد و قتال 2022)

هي كل العمليات التي تؤدي إلى نقل قيمة الضريبة المستحقة من المكلف إلى خزينة الدولة، حيث تتبع إدارة الضرائب عدة طرق لتحصيل الضرائب، عن طريق أجهزة مختصة وكذلك من خلال تحديد المواعيد الملائمة لأداء الضريبة وذلك للتسهيل على المكلف دفع القيمة المستحقة (سيليني 2021).

من خلال ما سبق يمكن تعريف التحصيل الضريبي بأنه تحويل القيم المالية للضرائب المستحقة على المكلفين إلى الخزينة العمومية للدولة، وتولي الدول اهتماما كبيرا في تطوير أساليب التحصيل الضريبي باعتباره أهم الإيرادات المستخدمة في تمويل النفقات العامة، كما تعد مرحلة التحصيل الضريبي آخر مراحل التنظيم الفني للضريبة، حيث أنه بعد تحديد الوعاء الضريبي يتم دفع الضرائب المستحقة لقباضات الضرائب المكلفة بهذه العملية، بهدف تعبئة المستحقات المالية بالخزينة العمومية.

1-6-2- أشكال التحصيل الضريبي

يكون التحصيل الضريبي بالإدارات الضريبية وفق طريقتين، التحصيل الضريبي بالتراضي (الطوعي) والتحصيل الضريبي الجبري ويمكن تحديد كل منهما كما يلي (بولحية، بوجاجة و لحيلح 2022)

1-6-2-1- التحصيل الضريبي بالتراضي

1-6-2-1-1- طريقة الوفاء المباشر من المكلف : حسب هذا النوع من التحصيل يقوم المكلف بدفع الضريبة المستحقة في الأوقات المحددة للإدارة الضريبية وفي الآجال القانونية، وقد يتم ذلك على قسط واحد يحدده القانون الضريبي، كما يمكن أن يدفعها نقدا أو بشيكات مصرفية أو بحوالة بريدية إلى خزينة الدولة.

1-6-2-1-2- طريقة الأقساط المقدمة: يقوم المكلف هنا بدفع الضريبة المستحقة للخزينة العمومية عبر أقساط متساوية تتناسب مع دخله المتوقع ومقدار الضريبة المتوقع دفعها سنويا وفي نهاية السنة تتم التسوية، وهنا نكون أمام الحالات التالية فإذا كان مجموع الأقساط المدفوعة أقل من الدين الضريبي فإن المكلف مجبر على تسديد الفرق، أما إذا كان ما دفع أكبر من قيمة الدين الضريبي فإن الإدارة الضريبية تقوم برد الفارق للمكلف بالضريبة.

1-6-2-1-3- طريقة الحجز من المبيع: يتم تحصيل الضريبة عند النقطة التي يتحقق فيها الدخل وقبل تسليمه، حيث يكلف القانون جهات معنية بمسؤولية اقتطاع الضريبة من الأشخاص الذين عليهم حقوق وتوريدها للإدارة الضريبية خلال فترة زمنية معينة، ولا يمكن تطبيق هذه الضريبة إلا إذا كانت العلاقة بين المكلف بتحصيل الضريبة والمكلف بالضريبة الفعلي هي علاقة حقوق.

1-6-2-2- التحصيل الضريبي جبرا

ويطبق هذا النوع من التحصيل على المكلف الذي يمتنع عن دفع الرسوم أو الضرائب المفروضة عليه، فتتدخل المصلحة الموجودة في قباضة الضرائب (مصلحة المتابعة)، وتتخذ إجراءات قانونية اتجاه المكلف من أجل التحصيل بعد انتهاء الآجال القانونية لدفع الضرائب المستحقة، فتتم المتابعة من خلال التنبيه الشخصي عن طريق المتابعة الحجز والبيع.

1-7- الآثار المترتبة على تطبيق الرقمنة بالإدارات الضريبية على التحصيل الضريبي

تساهم رقمنة التحصيل الضريبي في تحقيق العديد من المكاسب للإدارات الضريبية والمكلف بالضريبة معا، فيؤدي تطوير آليات وأساليب التحصيل الضريبي وإدخال الأتمتة بالمنظومة الضريبية إلى زيادة كفاءة التحصيل الضريبي بما يشمل تبسيط الإجراءات الضريبية، فقد أصبح المكلف يقوم بتقديم الإقرارات ودفع الضرائب بكل سلاسة عن طريق الأنترنت الأمر الذي ينعكس على كسب رضا المكلف والتزامه بأداء مستحقات الدولة ودفعها في الآجال المحددة، كما تساعد الرقمنة في توسيع القاعدة الضريبية بحيث تمكن الإدارة الضريبية من استيعاب أكبر عدد من المكلفين بالضريبة في آن واحد مقابل أقل التكاليف من اختصار للوقت والجهد والمال، كما تمكنها من استرداد واستقطاب الأموال التي لا يرغب المكلف في دفعها وذلك بالاعتماد على آلياتها المختلفة من إقرارات ضريبية إلى الفاتورة والدفع الإلكتروني، فيمكنها بناء على ذلك من تتبع المعلومات وتبادلها بين مختلف القطاعات والهيئات، ومن ثم يسهل على أعوان الإدارة الضريبية تتبع الأوعية الضريبية و تعقب المعاملات المالية والأرصدة بصفة إلكترونية بشكل أكثر دقة وفعالية، وبالتالي تقوم الإدارة الضريبية بتقييم مستوى الامتثال الضريبي للمكلفين مما يساعد على زيادة نسبة الالتزام لديهم، ويساهم ذلك في مكافحة ظاهرة التهرب الضريبي وجعل عملية التحصيل الضريبي تتميز بالشفافية والنزاهة، ويلجأ المكلف في هذه الحالة إلى الامتثال الضريبي خاصة في ظل ظهور الاقتصاد الرقمي والتجارة الإلكترونية ومن خلال هذه الآليات يتم الدمج التدريجي للاقتصاد غير الرسمي في منظومة الاقتصاد الرسمي كون جميع الشركات المسجلة لدى الهيئات الضريبية لن ترغب في التعامل مع الشركات الأخرى غير المسجلة لأن هذه الأخيرة لن تتمكن من إصدار فاتورة إلكترونية والتي تكون إلزامية عند تطبيق الدولة لمنظومة الفاتورة الإلكترونية.

II-واقع رقمنة الإدارة الضريبية وأثرها على التحصيل الضريبي في مصر

سعت وزارة المالية إلى تحسين الخدمات العمومية المقدمة بهدف ترقية الجمهورية المصرية بمصاف الدول المتقدمة ونخص بالذكر تطوير المنظومة الضريبية ورقمنتها التي هي محور اهتمامنا، وذلك من خلال إطلاق منظومة إلكترونية متكاملة تقدم خدمات إلكترونية من شأنها تبسيط وتسهيل إجراء التحصيل الضريبي مثل تقديم الإقرار الضريبي الإلكتروني، الفاتورة الإلكترونية والفحص الإلكتروني، ويمكن ذكر أهم الإجراءات الضريبية التي تمت رقمنتها من طرف مصلحة الضرائب المصرية خلال سنة 2019 والتي تشمل التحصيل الضريبي كما يلي:

حسب ما صرح به وزير المالية المصري بأن مصر بدأت في تنفيذ المشروع القومي للإصلاح الذي يخص المنظومة الضريبية من إعادة هندسة للإجراءات الضريبية وتوحيدها وتبسيطها، توفير الغطاء التشريعي للتحويل الرقمي مع تهيئة البنية التحتية التكنولوجية وتأهيل الكوادر البشرية، كما بدأت في تطبيق آليات التحويل الرقمي فقامت بإنشاء بوابة لتقديم الإقرارات الضريبية والفاتورة الإلكترونية الأمر الذي أدى إلى تقليل التهرب الضريبي، حصر فئات المجتمع الضريبي ودمج الاقتصاد غير الرسمي في الاقتصاد الرسمي.

II-1- الإقرارات الإلكترونية: هو دراسة وتحليل وفحص النظم المحاسبية الإلكترونية والقوائم والتقارير المالية المعدة في ظل نظام محاسبي إلكتروني ارتكازا على القواعد المقررة في التشريع الضريبي، بغرض التأكد من صحة الربح المصرح به وصحة الضرائب المربوطة وفقا للإقرار المقدم (عبد الرحمن محمد سليمان و محمود نمر توفيق 2021). وتمثل نموذج تصميم الإدارة الضريبية للمكلف للقيام بالتصريح بنشاطه، وتم إطلاق النظام التجريبي في أكتوبر 2018 وألزم معظم الشركات بتطبيقه اعتبارا من جانفي 2020 (عبد الرحيم خليفة 2022).

II-2- الفاتورة الإلكترونية: حيث يتم عن طريقها تحويل عمليات الفاتورة اليدوية أو الورقية إلى نسخة رقمية مما يمكن مصلحة الضرائب من المتابعة والتحقق والمراجعة لكافة التعاملات التجارية (فتتمكن مصلحة الضرائب المصرية من خلال هذه المنظومة من التحقق من صحة البيانات ومحتواها شكليا وموضوعيا)، وتلتزم الشركات للانضمام إلى نظام الفاتورة الإلكترونية بعدة ضوابط مثل استخراج شهادة التوقيع الإلكتروني الأمر الذي يسهل عملية حصر المجتمع الضريبي وتحقيق العدالة الضريبية، كما أشارت مصلحة الضرائب إلى أن أكثر من 70 مليون فاتورة إلكترونية تم إرسالها من بداية تطبيق النظام إلى غاية سنة 2022 (عبد الرحيم خليفة 2022).

II-3- شهادة التوقيع الإلكتروني: تعني ما يوضع على محرر إلكتروني ويتخذ شكل حروف، أو أرقام أو رسوم، أو إشارات أو غيرها ويكون لها طابع متفرد يسمح بتحديد شخصية الموقع ويميزه عن غيره، تقوم بإصداره وتحديد التراخيص اللازمة لمزاولة الأنشطة الخاصة بخدمات التوقيع الإلكتروني هيئة تنمية صناعة تكنولوجيا المعلومات وفقا لأحكام القوانين واللوائح المنظمة لهذه الأنشطة، ويعد التوقيع الإلكتروني بالنسبة للممول بمثابة التوقيع الرسمي له، ويأخذ شكل رسالة مشفرة تتوافق مع النصوص القانونية، كما يوفر أعلى مستوى من الأمان والتأكد من هوية الموقع (عبد الصبور عبد الكريم الدجاوي 2023).

II-4- الدفع الإلكتروني: يمثل الدفع الإلكتروني أداء المكلف للالتزامات المالية المترتبة عليه اتجاه إدارة الضرائب من خلال استخدام نماذج جاهزة محفوظة على الموقع الإلكتروني الخاص بالإدارة العامة للضرائب، وتحديد تلك التي تتعلق منها بإدارة التحصيل، بحيث يستطيع المكلف سداد ما عليه من حقوق مستحقة ضريبية من خلال الاتصال الإلكتروني مباشرة مع الإدارة الضريبية. ويكون الدفع عن طريق الخصم المباشر من الحسابات المصرفية، الدفع عن طريق الموقع الإلكتروني للهيئة الضريبية بواسطة البطاقات المصرفية، والدفع بواسطة تحويل الأموال إلكترونيا للجهة الضريبية (بومعد و جناي 2023).

II-5- عرض تطور الحصيلة الضريبية بمصر

لمعرفة ما مدى مساهمة الإصلاح الضريبي الرقمي في تحسين أداء التحصيل الضريبي للإدارة الضريبية بمصر يمكن عرض الجدول التالي:

جدول رقم (02): تطور الحصيلة الضريبية بالفترة الممتدة (2012-2023):

مليار جنيه

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الإيرادات الضريبية	251	260	305	352	462	629	736	739	833	991	1258	1550
النسبة المئوية للزيادة الضريبية مقارنة بالسنة السابقة	21.25%	03.58%	17.31%	15.41%	31.25%	36.15%	17.01%	0.41%	12.71%	18.97%	26.94%	23.21%

المصدر: البيان المالي عن مشروع الموازنة العامة للدولة لسنة 2024/2023، محمد معيط وزير المالية، جمهورية مصر العربية بالموقع الإلكتروني <https://mof.gov.eg/ar>، تاريخ الاطلاع 2023/12/12.

نلاحظ من الجدول أعلاه بأن حصيلة الإيرادات الضريبية المصرية في تزايد مستمر خلال فترة الدراسة (2012-2023) إلا أنه أقل زيادة كانت سنة 2013 بنسبة 03% مقارنة بسنة 2012 ويرجع ذلك للنقائص والعيوب التي كانت تتصف بها المنظومة الضريبية المصرية من تعقيد التشريعات والقوانين الضريبية، وكذا طول سلسلة الإجراءات وضعف كفاءة الإدارة الضريبية مما أدى إلى ارتفاع التهرب الضريبي وظهور الاقتصاد غير الرسمي، ثم ارتفعت الحصيلة خلال السنوات الأخيرة بداية من سنة 2016 وذلك نتيجة الإصلاحات والمشاريع التي تبنتها الإدارة الضريبية إلا أن تلك الزيادة كانت بوتيرة متباطئة نوعا ما، كما يجب التركيز على الإيرادات الضريبية لسنة 2020 التي تزايدت بنسبة 13% رغم أزمة كورونا، وقد استمرت في الزيادة بعدها لتصل إلى قيمة 1258 و 1550 خلال السنتين 2022 و 2023 على التوالي وهي أكبر زيادة شهدتها فترة الدراسة بحيث يدل ذلك على الأثر الإيجابي الذي أحدثته الرقمنة على الحصيلة الضريبية في نظر الباحثين.

وحسب المؤشر الدولي لتنمية وتطور الحكومة الإلكترونية بالتقرير الصادر عن الأمم المتحدة (EGDI)، الذي يضم ثلاثة أبعاد لقياس مدى تطور الحكومة الإلكترونية من توفير خدمات عبر الأنترنت وجاهزية البنية التحتية للاتصالات والقدرات البشرية، شهدت الحكومة المصرية أعلى ترتيب بالمؤشر سنة 2014 بالمركز 80 عالميا و 03 إفريقيا بمؤشر 0,5129، ثم ليتراجع ترتيبها بشكل ملحوظ سنة 2020 إلى المركز 111 بمؤشر 0,5527 ثم يقوم المؤشر بالارتفاع ثانية سنة 2022 إلى المركز 103 والمركز 06 إفريقيا بمؤشر 0,5895، ويعود هذا التراجع حسب رأي الباحثين إلى الأزمة العالمية التي شهدتها العالم أزمة كورونا سنة 2020 كما هو موضح حسب النتائج ثم نلاحظ بعدها ارتفاع الحصيلة تدريجيا (ماجد خشبة، الجوهري و الدسوقي 2022).

إلا أنه تبقى هذ النتائج غير كافية والأثر غير كاف على الحصيلة الضريبية مقارنة بالدول المتقدمة مثل دول الاتحاد الأوروبي والمطبقة للرقمنة، والسبب الرئيسي الذي لا يمكن إهماله في تأخر الحكومة المصرية في الالتحاق بتحقيق التنمية وتطبيق التحول الرقمي كغيرها من الدول المطبقة حديثا للرقمنة أن مصر أحد الدول التي تعاني من عدم قدرة التمويل وضخ الاستثمارات، كما تعاني من عجز موازنتها الحكومية وكذا الافتقار للأطر التنظيمية والتشريعية لتعزيز التحول الرقمي والخدمات الرقمية الحكومية وأهم عائق يقف أمام الحكومة المصرية هو ضعف البنية التحتية التكنولوجية، حيث يجب بناء بنية تحتية قوية وفعالة للتكنولوجيا، كما عليها ضمان مستوى مناسب من الحماية فيما يخص المعلومات والخصوصية التي تتميز بها هذه المعلومات (ضمان حقوق المواطنين)، أيضا من النقائص التي تعيق تطبيق الرقمنة عائق نقص مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات حيث أن العاملين والموظفين غير المؤهلين لا يملكون مهارات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات مما يستوجب تدريب الموارد البشرية.

III-واقع رقمنة الإدارة الضريبية وأثرها على التحصيل الضريبي في الجزائر

إنطلاقا من فكرة تجسيد الرقمنة بالإدارات الضريبية كسبيل للإصلاح الإداري وتحسين الخدمات العمومية، سعت السلطات العمومية للبلاد إلى رفع التحدي لإحداث جملة من التغييرات، أهمها إدخال الرقمنة بقطاع الضرائب لاعتباره أحد مقومات النظام الاقتصادي فقامت بتوظيف متعامل إسباني sistemas indra - قصد اقتناء ووضع نظام معلوماتي جبائي، كما قام المشرع الجبائي الجزائري بالعديد من الخطوات لرقمنة الإجراءات الجبائية تتمثل فيما يلي:

III-1-رقمنة إجراءات التقييم الجبائي: أصبح بإمكان المكلف بالضريبة الحصول على رقم التعريف الجبائي إلكترونيا عن طريق الإنترنت، فيكتفي بإدخال البيانات الخاصة به على الموقع الإلكتروني المخصص لهذا الغرض للحصول على رقم التعريف الجبائي الخاص به، بالإضافة إلى أنه يوفر للمكلف إمكانية التأكد من صحة رقم تعريفه الجبائي وما إذا كان هذا الرقم قيد النشاط أو موقف (وصيف فائز و زهواني 2020).

III-2-إنشاء بطاقة وطنية إلكترونية للغشاشين: قامت الدولة الجزائرية باستحداث بطاقة وطنية إلكترونية للغشاشين في شكل ملف إلكتروني يحتوي على قاعدة معلومات للمكلفين بالضريبة الذين يثبت أنهم قاموا بانتهاكات خطيرة للقوانين والتشريعات الضريبية أو الجمركية أو المالية أو التجارية، ويتم تزويد هذا الملف من طرف المصالح المؤهلة للوزارة المكلفة بالمالية والمكلفة بالتجارة وبنك الجزائر، حيث توكل مهمة تسيير وتنظيم البطاقة للمديرية العامة للضرائب (بن عروس و بوعزة 2020).

III-3-إنشاء موقع إلكتروني للإدارة الضريبية: ساهم تطور تكنولوجيا المعلومات والاتصال وربط الإدارة الضريبية بتقنية الإعلام الآلي والإنترنت بإحداث موقع إلكتروني لإدارة الضرائب، حيث يسمح هذا الموقع بتقديم عدة خدمات إلكترونية متمثلة أساسا في المعلومات الجبائية الخاصة بالمكلفين بالضريبة من قوانين جبائية، قوانين المالية، الدلائل التطبيقية للمكلفين بالضريبة، نصوص ومناشير جبائية وتعليمات مختلفة، حيث تهدف الإدارة الضريبية من خلال هذا الموقع الإلكتروني إلى نشر المعلومة الجبائية والتكفل بانشغالات وتطلعات المكلفين بالضريبة من خلال إحداث فضاء تشاوري عبر الإنترنت (بن محمد و قتال 2022).

III-4-إنشاء بوابة للتصريح الإلكتروني (جبائتك): في إطار رقمنة الإدارة الضريبية أطلقت المديرية العامة للضرائب سنة 2017 نظام معلومات "جبائتك" يمكن المكلفين بالضريبة من التعامل الإلكتروني فيما يخص عمليات التصريح والدفع الإلكتروني عبر الإنترنت، ويقتصر هذا التطبيق على المكلفين بالضريبة التابعين لمديرية كبريات المؤسسات (DGE) وهم المؤسسات والشركات الأجنبية العاملة في ميدان المحروقات أو التي يفوق رقم أعمالها سقف معين كخطوة أولى وهو نظام إلزامي إبتداء من جانفي 2018، أما بالنسبة للمكلفين التابعين لمراكز الضرائب والمراكز الجوارية، فإن استخدام نظام التصريح عن بعد يبقى اختياري، وفي هذا السياق تم إنشاء 23 مركزا نموذجيا بهدف التعريف بالنظام وتجريب سير العمل به تمهيدا لتعميمه لاحقا على باقي المراكز (وصيف فائز و زهواني 2020).

III-5-إنشاء بوابة التصريح الإلكتروني (مساهمتك): تم التوقيع بتاريخ 19 جويلية 2021 بمقر وزارة المالية على اتفاقية بين المديرية العامة للضرائب والمدير العام لبنك الجزائر الخارجي (BEA) وبحضور الأمين العام لوزارة المالية، بغرض الانخراط في نظام قبول الدفع الإلكتروني (CIB) Carte Interbancaire، فبوابة "مساهمتك" هو فضاء مخصص للمكلفين بالضريبة المسجلين والخاضعين للهيئات الجبائية غير المجهزة بنظام المعلومات "جبائتك" وللمكلفين التابعين للقباضات التابعة للمديريات الولائية للضرائب التي لا تتوفر على مركز للضرائب ولا على مركز جوارى للضرائب، حيث ستسمح لهم (التابعين لقباضات الضرائب) بالتصريح ودفع ضرائبهم ورسومهم عبر الإنترنت بواسطة البطاقة البنكية أو البطاقة الذهبية فبمجرد إرسال التصريح يتم تحويله إلى قسم الدفع، والخصم المباشر حيث تم تسقيف التسديد عن طريق البطاقة البنكية بمبلغ 05 ملايين دينار في مرحلة أولى، على أن يتم رفع المبلغ إذا استلزم الأمر ذلك، كما تم تحديد الدفع بالبطاقة الذهبية

بمبلغ 01 مليون دج، وقد تم اختيار وهران كموقع تجريبي لأن بها قباضتان للضرائب وهران شرق – وهران غرب ولا تتوفر لحد الآن على مراكز للضرائب (CDI) أو مركز جواربي للضرائب لتحسين جودة الخدمات، سنة 2022 تم تعميمها على مستوى مديريات الضرائب لولاية (الشلف، تيبازة، الجزائر غرب، بومرداس، تيزي وزو، المسيلة، ورقلة، إيليزي، تمنراست، تندوف وشار) (بوكرة 2023).

III-6- طلب التوطين البنكي عن بعد: أصبح بإمكان المكلفين بالضريبة التابعين لمراكز الضرائب والمنخرطين في قاعدة النظام المعلوماتي جبايتك أن يحصلوا على طلب التوطين البنكي عبر الإنترنت من خلال البوابة نفسها لكي يتمكن المكلف من دفع ضرائبه إلكترونيا (سليماني و قارة 2023).

III-7- عرض تطور الحصيلة الضريبية بالجزائر للفترة 2012-2023

لمعرفة ما مدى مساهمة الإصلاح الضريبي الرقمي في تحسين أداء التحصيل الضريبي للإدارة الضريبية يمكن دراسة تطور الحصيلة الضريبية وانعكاس رقمنة المصالح الضريبية عليها، فيمكن عرض الجدول التالي:

جدول رقم (01): الحصيلة الضريبية بالفترة الممتدة (2012-2023)

السنوات	2012	2013	2014	2015	2016	2017	2018	2019	2020	2021	2022	2023
الإيرادات الضريبية	1908.6	2031.6	2091.4	2354.7	2482.2	2630.0	2711.8	2843.5	2625.2	2762.1	2988.0	3495.6
النسبة المئوية للزيادة الضريبية مقارنة بسابقتها	20%	06.44%	03%	12.58%	05.41%	06%	03.11%	04.85%	-07.67%	05.21%	8.18%	16,99%

المصدر: التقارير السنوية لبنك الجزائر بالموقع الإلكتروني: www.bank-of-algeria.dz تاريخ الاطلاع 2023/12/05 .

يشير الجدول التالي إلى الارتفاع المستمر ولكن بوتيرة متباطئة للحصيلة الضريبية خلال الفترة الممتدة من سنة 2012 إلى 2023، حيث سجلت أكبر قيمة بالفترة سنة 2023 بقيمة 3495.6، وبصفة عامة شهدت السنوات الأولى من التحصيل الضريبي تزايد مستمر إلى غاية سنة 2019 بقيمة 2843.5 والذي كان نتيجة الإصلاح الضريبي الذي قام به المشرع الجزائري برفع الحصيلة الضريبية من خلال رفع نسب الضرائب العادية واستحداث ضرائب جديدة مثل الضريبة على الدخل الإجمالي والضريبة على أرباح الشركات، أما في سنة 2020 هناك انخفاض ملحوظ في نتائج الحصيلة الضريبية بنسبة -07.67% نسبة للظروف التي كان يمر بها العالم عامة والدولة الجزائرية خاصة "أزمة كورونا". وبعدها تبدأ في الارتفاع تدريجيا خلال السنتين 2022-2023 بنسبة 8,18% و 16,99% على التوالي مما يدل على الأثر الواضح للرقمنة على التحصيل الضريبي مقابل ارتفاع مؤشر التنمية الحكومية أيضا بهذه السنوات. لو نأتي إلى ترتيب الجزائر دوليا في مجال الرقمنة حسب مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية نجد أن الجزائر تمر بترتيب متذبذب في قيمة المؤشر بالفترة الممتدة من 2012-2020، حيث أخذت سنة 2016 رتبة 150 وهي أدنى

رتبة بالفترة بقيمة مؤشر 0.2999 لتبدأ بالارتفاع التدريجي حتى وصلت أعلى رتبة بالفترة سنة 2020 برتبة 120 وقيمة مؤشر 0.5173، حيث أن هذه السنة شهدت تحسنا ملحوظا في مجال تطبيق الحكومة الإلكترونية مقارنة بالسنوات السابقة (قليل 2020). وحسب رأي الباحثان هذا ما يرجع إلى النتائج المتوصل إليها بالحصيلة الضريبية بسنة 2020 نتيجة تطبيق الرقمنة بالإدارة الضريبية، إلا أنها تبقى نتائج غير كافية لتطبيق الرقمنة وتفعيل الحكومة الإلكترونية، وتعود صعوبة تطبيقها بالجزائر إلى ضعف هياكلها والبنى التحتية الحتمية لتطبيقها من أجهزة إعلام آلي وأنترنت ورسكلة للكوادر البشرية وغيرها من المتطلبات لتفعيل الرقمنة بالبلد.

خاتمة

تمثل الرقمنة استراتيجية قائمة على تكنولوجيا الإعلام والاتصال في أداء ودراسة كل الإجراءات الخاصة بالتحصيل الضريبي، تم استحداثها لتحقيق احتياجات كل من الإدارة والمكلف بالضريبة، وجاءت هذه الدراسة لتوضيح أهمية الرقمنة بالإدارات الضريبية وأثرها على التحصيل الضريبي بشكل خاص، وتقييم واقع تطبيقها بالإدارات الضريبية باختبار تجربتين دولتين من الدول النامية هي مصر والجزائر، وذلك من خلال تحليل نتائج التحصيل الضريبي بالجزائر، وتحليل نتائج التحصيل الضريبي بمصر في ظل تطبيق الرقمنة بالاعتماد على تحليل مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية بالبلدين، ومن أهم النتائج المتحصل عليها ما يلي:

- إن رقمنة التحصيل الضريبي كان خيار حتمي لمختلف الدول العربية كمصر والجزائر لمواكبة التغيرات العالمية.
- تساهم رقمنة التحصيل الضريبي في اختصار الوقت والجهد والمال وحصر الاقتصاد غير الرسمي وضمه للاقتصاد الرسمي مما يعني زيادة الإيرادات الضريبية.
- تسمح رقمنة الإدارات الضريبية باستيعاب أكبر عدد من المكلفين بالضريبة في آن واحد.
- تسمح الرقمنة بجمع معلومات بصورة فورية ودقيقة حول مداخيل المكلفين بالضريبة.
- حققت مصر عدة جوانب من آليات تطبيق الرقمنة فيما يخص الإقرارات الضريبية، الفحص الضريبي، الفوترة الإلكترونية والدفع الإلكتروني مقارنة بالجزائر التي لم تقم إلى الآن بتبني تقنية الفوترة الإلكترونية.
- إن دولة الجزائر في الترتيب الأخير حسب مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية الصادر عن تقرير الأمم المتحدة مقارنة بدولة مصر مما يستوجب على الدولة الجزائرية الإسراع في تطبيق الرقمنة وتفعيلها على مستوى الإدارات الضريبية والتمكن من كل عائق يعيق طريقها.
- هناك تحسن ملحوظ لمستوى التحصيل الضريبي خلال فترة الدراسة لكلا البلدين لاسيما بالسنوات الأخيرة وجراء إدخال الرقمنة بمختلف آلياتها الظاهر من خلال مؤشر تنمية الحكومة الإلكترونية والمؤدية لتحسين كفاءة التحصيل الضريبي.
- تسمح الرقمنة باستقطاب الأموال التي لا يرغب المكلفين بدفعها للدولة من خلال الإقرار الضريبي الإلكتروني والفحص الضريبي الإلكتروني والفوترة الإلكترونية التي تقوم بتسهيل عملية الرقابة للأعوان الضريبية، وهذا ما يفسر صحة الفرضية القائلة بأنه " تتمثل التحولات التي جاءت بها الرقمنة بالإدارات الضريبية والمعززة للتحصيل الضريبي في الإقرارات الضريبية والدفع الإلكتروني والفحص الإلكتروني المساهمة بدورها في تتبع وترصد المعلومات الخاصة بالمكلف".

- الارتفاع المستمر لمستوى التحصيل الضريبي بعد الإصلاحات التي تبنتها الإدارات الضريبية لكلا البلدين خاصة بالسنوات الأخيرة من فترة الدراسة، الأمر الدال على الأثر الإيجابي للرقمنة في زيادة التحصيل الضريبي وهو الأمر الذي يفسر صحة الفرضية القائلة " تساعد الرقمنة في زيادة المستحقات الضريبية بالخزينة العمومية من خلال آلية الدفع الإلكتروني والإقرارات الضريبية الذي يكون أكثر دقة وفوري وبأقل جهد ".

-تبقى النتائج المتحصل عليها من خلال تطبيق الرقمنة بالإدارات الضريبية محل الدراسة وأثرها الواضح على الحصيلة الضريبية ضئيلة مقارنة بالدول الأخرى المطبقة للرقمنة ويعود ذلك حسب رأي الباحثان إلى ضعف البنى التحتية من تكنولوجيا المعلومات والاتصال ومهارات الكوادر البشرية، وهذا ما يفسر صحة الفرضية القائلة "أهم العوائق التي تواجهها الدول عند تطبيقها للرقمنة خاصة الدول النامية كمصر والجزائر هو عدم جاهزية البنى التحتية من أجهزة إعلام آلي وأنترنت وغيرها من التقنيات التكنولوجية وتدريب الكوادر البشرية".

الاقتراحات

من خلال هذه الدراسة نقوم بتقديم مجموعة من الاقتراحات التالية:

- يتطلب نجاح تطبيق الرقمنة توفر مستوى عال من أمن المعلومات الإلكتروني لحفظها من الاختراق. مما يستوجب على الإدارة الضريبية من تعزيز الأمن السيبراني.
- إن تطبيق الحكومة الإلكترونية والرقمنة بالإدارات الضريبية ليس بالأمر الهين وبالتالي يتم تطبيقها بشكل تدريجي وبخطوات مدروسة، وتأتي النتائج أكلها بتكاتف الجهود بين الإدارة الضريبية والمكلفين بالضريبة معا وتكون الوسائل التكنولوجية جزء بسيط منها.
- يستوجب على الإدارات الضريبية بناء علاقة إلكترونية وإقامة شبكات معلوماتية مع مختلف القطاعات ومختلف الهيئات الحكومية الأخرى، وتبادل المعلومات الخاصة بأنشطة المكلفين بالضريبة الأمر الذي يسهل عليها تتبع مداخيل المكلفين بالضريبة المتملصين منها وبالتالي استرداد أموال ومستحقات الدولة إلى الخزينة العمومية.
- ضمان توفير تدفق عال للأنترنت لتسهيل عملية تطبيق الرقمنة بشكل يسمح بممارسة المعاملات الإلكترونية بسهولة.
- يستوجب على الإدارة الضريبية الجزائرية تبني الفاتورة الإلكترونية وإدخالها ضمن المنظومة الضريبية كمطلب أساسي لتطبيق الرقمنة ونجاحاتها لما لها من أثر في تتبع مداخيل المكلفين بالضريبة وتسهيل عملية الفحص الإلكتروني.

قائمة المراجع

- 1- الحاج طارق، خالد منذر. (s.d). واقع الإدارة الإلكترونية الضريبية في فلسطين. جامعة النجاح الوطنية نابلس فلسطين.
- 2- بن محمد رابح، عبد العزيز قتال.(2022). واقع التحصيل الضريبي في ظل تطبيق برنامج العصرية الجبائية مديرية الضرائب برج بوعريش أنموذجا للفترة (2021-2013)، مجلة التمويل والاستثمار والتنمية المستدامة. المجلد 07. العدد: 02.
- 3- بوكرة كميلية. (2023). انعكاسات الرقمنة على التحصيل الضريبي في الجزائر (2006-2022). اقتصاديات شمال إفريقيا.
- 4- بولحية عفاف، ابراهيم بوجاجة، لامية لحليح(2022). أثر الرقابة الجبائية في زيادة التحصيل الضريبي-دراسة حالة بمركز الضرائب بجيجل. مجلة اقتصاديات الأعمال والتجارة. المجلد 07. العدد: 02.
- 5- بومعدسية، محمد علاء الدين جني. (2023). رقمنة التحصيل الضريبي كآلية لضمان الإيرادات الضريبية -دراسة تجربي الأردن ومصر. مجلة البحوث في العلوم المالية والمحاسبة.

- 6- حمزة بن عروس، و صبرين بوعزة (2020). واقع تطبيق الإدارة الإلكترونية في الإدارة الضريبية الجزائرية. مجلة أبعاد اقتصادية. المجلد 10، العدد 01.
- 7- سليمانيسعيدة، ملاك قارة. (2023). مساهمة رقمنة الإدارة الضريبية في زيادة الوعي والامتثال الجبايي للمكلفين بالضريبة -دراسة ميدانية لعينة من المكلفين بالضريبة بمدينة قسنطينة. مجلة الدراسات الاقتصادية والمالية.
- 8- سيليني جمال الدين. (2021)، فعالية آليات التحصيل الضريبي الحديثة في تحسين الإيرادات العامة الجزائرية -دراسة حالة الجزائر. البلدة. علوم المالية والمحاسبة. كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.
- 9- عبد الرحمان محمد سليمان رشوان، مهاني محمود نمر توفيق. (2021). أثر الفحص الضريبي الإلكتروني على رفع كفاءة أداء الإدارة الضريبية في ظل جائحة كورونا. مجلة الدراسات المحاسبية والمالية المتقدمة.
- 10- عبد الرحيم خليفة محمد يوسف. (2022). أثر التحول الرقمي لمنظومة التحاسب الضريبي المصرية في دعم حصيلة الإيرادات الضريبية في ضوء استراتيجية ورؤية مصر . المجلة العلمية للدراسات التجارية والبيئية. 2030-2020
- 11- أحمد عبد الصبور عبد الكريم الدجاوي. (2023). دور منظومة الفاتورة الإلكترونية في تحسين أداء مصلحة الضرائب المصرية. مصر المعاصرة.
- 12- قليل نبيل. (2020). سبل تفعيل النظام الضريبي بالاستناد إلى الحصيلة الضريبية في الجزائر. مجلة الدراسات الاقتصادية المعاصرة. المجلد 06. العدد 2020، 01.
- 13- ماجد خشبة محمد عصام الجوهري، أحمد الدسوقي. (2022) تقييم تجربة الحكومة الإلكترونية والتحول الرقمي في مصر . المجلة المصرية للتنمية والتخطيط.
- 14- محمد قوادري. (2022). رقمنة النظام الضريبي ودوره في دعم الرقابة الجباية في الجزائر. مجلة الملتقى للدراسات والأبحاث الاقتصادية. المجلد 06. العدد 02.
- 15- وصيف فائزة، خير الدين، رضا زهواني. (2020). أثر تطبيق الإدارة الإلكترونية في تسهيل مهام موظفي الإدارة الضريبية -دراسة حالة. مجلة معهد العلوم الاقتصادية.